

Distr.: General
21 January 2011
Arabic
Original: English



مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية الدورة الثالثة

جنيف، ٢٣-٢٥ آذار/مارس ٢٠١١

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

التطورات والتحديات التي تشهدها أسواق السلع الأساسية: الحالة الراهنة والصورة المرتقبة

التطورات الأخيرة في الأسواق الرئيسية للسلع الأساسية: الاتجاهات والتحديات

مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد*

موجز

لقد كان اتجاه أسعار السلع الأساسية خلال عام ٢٠١٠ ناشئاً عن وجود طلب قوي على السلع الأساسية في الاقتصادات الآسيوية الناشئة وعن تحديد المخزونات في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فضلاً عن تضائل الهواجز المتعلقة بانتقال عدوى الاضطرابات المالية في أوروبا. وكانت السلع الأساسية التي شهدت أسعارها أكبر التفاوتات هي تلك التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتطور دورة الإنتاج الصناعي العالمي (مثل إنتاج المعادن والفولاذ). وبالمقابل، سجلت أسعار السلع الأساسية الزراعية زيادة بمعدلات معتدلة. وتعرض مذكرة المعلومات الأساسية هذه، التي أُعدت للمساعدة في مداولات دورة عام ٢٠١١ لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية، الحالة الراهنة والصورة المرتقبة لأسواق السلع الأساسية وأسعارها، وتحدد الاتجاهات القصيرة والمتوسطة الأجل، والعوامل المؤثرة في المؤشرات الأساسية للأسواق والتجارة في مختلف قطاعات السلع الأساسية. كما تستعرض هذه المذكرة الحالة الراهنة لعملية التنويع وإضافة القيمة في أفريقيا، وتتناول بالبحث مدى تأثير تغير المناخ على السلع الأساسية الزراعية الرئيسية وتسلط الضوء على الفرص الناشئة عن الضرورات الحالية لجعل الاقتصاد اقتصاداً أخضر.

* قُدمت هذه الوثيقة في التاريخ المبين أعلاه نتيجة للتأخر في تجهيزها.

مقدمة

١- الغرض من مذكرة المعلومات الأساسية هذه هو تيسير مداولات دورة عام ٢٠١١ لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية في ما سيجريه من مناقشات في إطار البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت لدورته الثالثة. وقد صيغت المذكرة في ثلاثة فصول على النحو التالي: الفصل الأول الذي يستعرض الحالة الراهنة والصورة المرتقبة لأسواق السلع الأساسية وأسعارها، ويحدد الاتجاهات القصيرة والمتوسطة الأجل، والعوامل المؤثرة في المؤشرات الأساسية للأسواق، والتجارة في القطاعات الزراعية، والمعادن والفلزات، ومصائد الأسماك، والحراجة. ويستعرض الفصل الثاني الحالة الراهنة لعملية التنويع وإضافة القيمة في أفريقيا، ويتناول بالبحث مدى تأثير تغير المناخ على السلع الأساسية الزراعية الرئيسية، ويُسلط الضوء على الفرص الناشئة عن الضرورات الراهنة لجعل الاقتصاد اقتصاداً أخضر. وتُختتم المذكرة بالفصل الثالث.

أولاً - التطورات الأخيرة لأسعار السلع الأساسية

ألف - استعراض عام

٢- بعد حدوث تباطؤ عالمي ملحوظ في عام ٢٠٠٨ وتقلص حقيقي بنسبة بلغت نحو ٢ في المائة في عام ٢٠٠٩، يبدو أن الاقتصاد العالمي قد أخذ ينتعش. ويُقدَّر أن يكون معدل النمو الاقتصادي العالمي في عام ٢٠١٠ قد بلغ ٤,٣ في المائة، مع تفاوتات واسعة بين المناطق. ففي آسيا، أدت برامج الحوافز الفعالة إلى تحقيق نمو في البلدان الناشئة بمعدل بلغ في متوسطه ٩,٤ في المائة، بينما نمت اقتصادات البلدان المتقدمة بمعدلات بلغ متوسطها ٢,٧ في المائة. وفي هذا السياق تواصل على مدى عام ٢٠١٠، على النحو المبين في الشكل ١، الاتجاه التصاعدي لأسعار السلع الأساسية، وبخاصة أسعار النفط الخام، رغم أنها لم تصل إلى مستويات الذروة التي بلغت في عام ٢٠٠٨. وأدى الاضطراب المالي الذي شهدته منطقة اليورو إلى توقف هذا الاتجاه خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٠ (أيار/مايو - حزيران/يونيه)، لكن الاتجاه التصاعدي عاد إلى الظهور في النصف الثاني من السنة. وقد كان هذا الاتجاه ناشئاً عن وجود طلب قوي على السلع الأساسية في الاقتصادات الآسيوية الناشئة، وعن تجديد المخزونات في بلدان منطقة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فضلاً عن تضائل الهواجز المتعلقة بانتقال عدوى الاضطراب المالي. وكانت السلع الأساسية التي شهدت أسعارها أكبر التفاوتات هي تلك المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتطور دورة الإنتاج الصناعي (مثل إنتاج المعادن والفلزات). وبالمقابل، ارتفعت أسعار السلع الأساسية الزراعية بمعدلات معتدلة.

٣- ويُتوقع أن تواصل الأسعار اتجاهها الإيجابي في عام ٢٠١١ بفضل مجموعة من العوامل المتصلة بالمؤشرات الأساسية للأسواق فضلاً عن وتيرة انتعاش الاقتصاد العالمي. والواقع أن التنبؤات تدل على أن معدل النمو في عام ٢٠١١ سيكون أدنى لأن من المتوقع للنشاط الاقتصادي العالمي أن يتوسع في عام ٢٠١١ بنسبة ٤,٢ في المائة فقط^(١) نتيجة لتراجع طفيف في انتعاش الاقتصادات الناشئة في آسيا وأمريكا اللاتينية. وتشير أرقام صندوق النقد الدولي إلى أنه بالاستناد إلى الاتجاه المسجل في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠، ستستأثر أفريقيا بسبعة من المراكز العشرة الأولى للاقتصادات الأسرع نمواً على مدى السنوات الخمس التالية^(٢). ويلقي الشكل ١ نظرة سريعة على التطورات الأخيرة لأسعار السلع الأساسية غير النفطية.

باء - تطورات أسعار السلع الأساسية بحسب القطاع

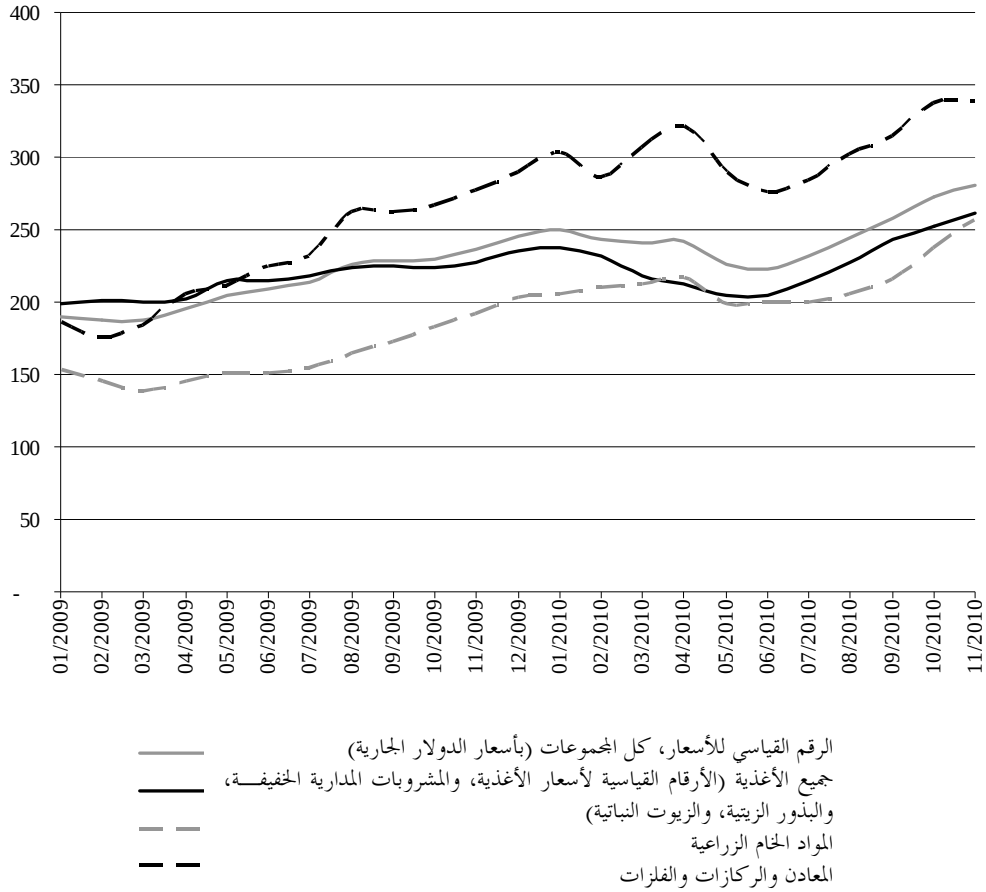
١- السلع الأساسية الزراعية

٤- أظهر الرقم القياسي الإجمالي لأسعار السلع الأساسية الزراعية انتعاشاً خلال عام ٢٠٠٩ والربع الأول من عام ٢٠١٠. ويُظهر تفصيل تطور الأسعار على أساس فصلي أن مجموعات السلع الأساسية الزراعية شهدت تفاوتات في اتجاه وحجم هذه التغيرات. فقد سجل الرقم القياسي لأسعار المواد الخام الزراعية زيادة حادة بسبب حالات نقص الإمدادات الناشئة عن أحوال الطقس المناوئة فضلاً عن وجود طلب قوي في الاقتصادات الآسيوية الناشئة. فخلال الربع الثاني من عام ٢٠١٠، قُدر قدر كبير من هذه الزيادة في الأسعار قبل أن تعود للانتعاش في النصف الثاني من السنة في أعقاب حدوث تحسُّن مؤقت في الاقتصاد العالمي. وانخفض الرقم القياسي لأسعار الأغذية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠ قبل أن يعود ليرتفع ارتفاعاً حاداً ويصل إلى مستوى ذروة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ (الشكل ٢).

(١) International Monetary Fund (IMF) (2010). *World Economic Outlook. Recovery, Risk, and Rebalancing*. Washington, D.C.

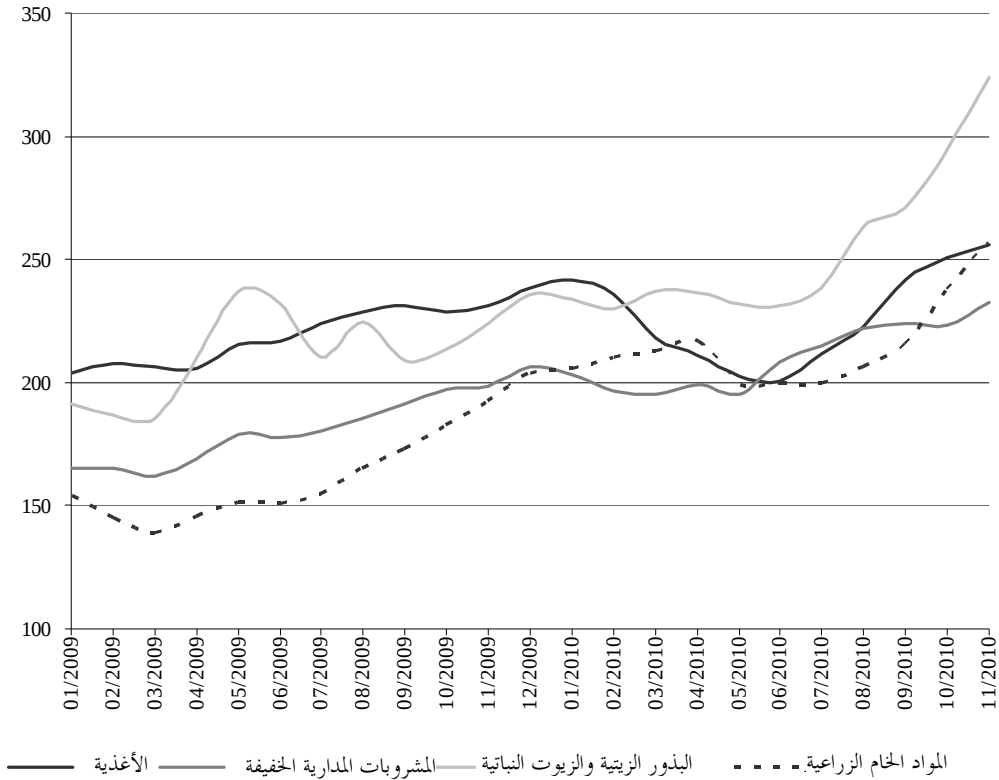
(٢) *The Economist* online on 06 January 2010: <http://www.economist.com/>

الشكل ١
المتوسط الشهري للأرقام القياسية لأسعار السلع الأساسية، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ -
تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠
(بأسعار الدولار الجارية؛ سنة الأساس ٢٠٠٠ = ١٠٠)



المصدر: الأونكتاد، إحصاءات الأونكتاد (UNCTADstat) إحصاءات أسعار السلع الأساسية.

الشكل ٢
الأرقام القياسية لأسعار السلع الأساسية الزراعية، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠
(بأسعار الدولار الجارية؛ سنة الأساس ٢٠٠٠ = ١٠٠)



المصدر: الأونكتاد، نشرة أسعار السلع الأساسية.

٥- وقد كانت الزيادة في الرقم القياسي لأسعار الأغذية ناشئة إلى حد كبير عن ارتفاع أسعار القمح. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وصلت أسعار القمح إلى أعلى مستوى لها خلال سنتين بسبب أحوال الطقس المناوئة في البلدان الرئيسية المنتجة والمصدرة - الأرجنتين وكندا وفرنسا وألمانيا وباكستان ومنطقة البحر الأسود (ولا سيما الاتحاد الروسي وأوكرانيا). ووفقاً للتنبؤات السابقة، كان من المتوقع أن ينخفض محصول القمح العالمي بنسبة تبلغ نحو ٤-٥ في المائة بعد أن سجل مستوى قياسياً في السنة الأخيرة. إلا أن التعديلات التي أجرتها مؤخراً وزارة الزراعة الأمريكية بتخفيض تقديراتها السابقة لغلة القمح الأمريكية لعام ٢٠١٠^(٣) تدل على أنه رغم مستويات محاصيل القمح القوية التي سُجّلت في البرازيل، ستكون مستويات

(٣) صحيفة فاينانشال تايمز، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

المخزونات للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ أدنى إلى حد ما من التنبؤات السابقة. إلا أنه في سياق وضع عفي نسبياً فيما يتعلق بنسبة المخزون إلى الاستخدام الخاصة بمجموع الحبوب (٢٠ في المائة) والقمح (٢٨ في المائة) للفترة ٢٠١٠/٢٠١١، من المستبعد أن تُسجل أسعار القمح والحبوب زيادة حادة على المدى القصير، رغم أن حدوث زيادة متوقعة في استهلاك القمح نتيجة لتزايد الاستهلاك البشري والاستخدامات الصناعية قد يؤدي إلى تزايد الضغط على إمدادات المخزونات.

٦- وأظهرت أسعار الأرز والذرة والسكر بصورة عامة اتجاهًا تنازلياً خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠ رغم أن الأسعار ظلت مرتفعة مقارنة بمتوسطها منذ عام ٢٠٠٠. وسجلت أسعار الأرز انتعاشاً طفيفاً خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٠ بسبب أحوال الطقس المناوئة في البلدان الآسيوية الكبيرة المنتجة للأرز، ولكنه من المستبعد أن تكون قد سجلت المزيد من الارتفاع في الربع الأخير من عام ٢٠١٠ نظراً لتوفر كميات كبيرة لأغراض التصدير بالإضافة إلى ضعف الزيادة في الطلب. وقد انتعشت أسعار الذرة في الربع الثالث من عام ٢٠١٠ نتيجة لتزايد الطلب فضلاً عن تزايد الهواجس فيما يتعلق بمحصول الذرة في الولايات المتحدة في عام ٢٠١٠ والتطورات التي شهدتها أسواق الحبوب الأخرى. وسجلت أسعار السكر زيادة في الربع الثالث من عام ٢٠١٠ نتيجة للزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على السكر المكرر في سياق حالات نقص متوقعة في الأسواق.

٧- وعلى الرغم من أن الرقم القياسي لأسعار البذور الزيتية والزيوت النباتية خلال فترة الأشهر الخمسة عشر حتى تموز/يوليه ٢٠١٠ لم يسجل أية تفاوتات قوية، فقد ظل يتحرك على مستويات تفوق تلك التي كانت سائدة قبل بلوغ مستويات الذروة التي سُجلت في عام ٢٠٠٨. وقد أدى تقلص الإمدادات نتيجة لحدوث حالات جفاف شديد في أمريكا الجنوبية والتأخر في زرع المحصول في الولايات المتحدة (زيت فول الصويا)، مع استمرار الطلب القوي من الصين والهند والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة (زيت النخيل) إلى حدوث زيادة حادة في الأسعار خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٠.

٨- وكان للعوامل الناشئة عن أحوال الطقس أشد التأثير على التطورات المتعلقة بإمدادات وأسعار المشروبات المدارية الخفيفة في عام ٢٠١٠. فقد سجلت أسعار البن زيادة مطردة على مدى فترة الأحد عشر شهراً الأولى من عام ٢٠١٠، حيث انخفض الإنتاج العالمي للبن في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ بنسبة بلغت نحو ٦,٤ في المائة نتيجة لانخفاض الناتج في عدد من البلدان الكبيرة المنتجة للبن (البرازيل وكولومبيا وفيت نام) من جراء أحوال الطقس المناوئة. وفي سياق تزايد استهلاك البن (ولا سيما في البلدان المنتجة)، يُتوقع أن يتواصل انخفاض المخزونات العالمية إلى مستويات حرجة، وبخاصة فيما يتصل بأجود أنواع بن الأرابيكا، وبالتالي فقد كان من المتوقع أن يفرض ذلك ضغطاً إضافياً على الأسعار في الربع الأخير من عام ٢٠١٠.

٩- وقد بلغت أسعار الكاكاو مستوى ذروة قدره ١,٦٠ دولار للرطل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، الأمر الذي يرجع إلى حد بعيد إلى نقص الإمدادات^(٤). إلا أن الأسعار هبطت إلى أدنى مستوى لها خلال ثلاثة أشهر لتبلغ ١,٣٩ دولار للرطل في آب/أغسطس ٢٠١٠، لتعود فتنتعش لمدة ثلاثة أشهر في أعقاب سلوك المضاربة من قبل صندوق تحوط استحوذ على ٢٤٠ ١٠٠ طن من حبوب الكاكاو (قاربة ٧ في المائة من الإمدادات العالمية). وانخفضت الأسعار في الربع الأخير من السنة وكان من المتوقع أن تحافظ على مستوياتها المتدنية في السنة التالية بعد صدور تقارير تشير إلى تحسّن محصول الكاكاو في كوت ديفوار وغانا، رغم الهواجس التي كانت سائدة في البداية إزاء التأثير المحتمل لمرض القرنة السوداء في غرب أفريقيا. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أدى الاضطراب السياسي في كوت ديفوار إلى قلب الاتجاه وأفضى إلى حدوث زيادة حادة في الأسعار.

١٠- وبعد أن كان الرقم القياسي لأسعار المواد الخام الزراعية قد انخفض إلى ١٣٩ في آذار/مارس ٢٠٠٩، عاد فُسجل زيادة مطّردة خلال النصف الثاني من العام نفسه وطوال عام ٢٠١٠ ليصل إلى ٢٥٧ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وكان مستوى الذروة هذا ناشئاً إلى حد بعيد عن أسعار القطن التي واصلت اتجاهها التصاعدي في عام ٢٠١٠ لتبلغ مستويات ذروة لم يسبق لها مثيل بحلول شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وسُجّل انخفاض كبير في الإنتاج العالمي للقطن في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ في سياق زيادة متوقّعة في الطلب على الألياف نتيجة لتزايد المشتريات من الهند والصين. وبالرغم من التوقعات التي تشير إلى زيادة كبيرة في الإنتاج العالمي للقطن في الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ (+ ١٥ في المائة)، يرجّح أن تظل الأسعار مرتفعة بسبب تزايد الطلب وتدني مستويات المخزونات.

١١- وأخيراً، وصلت أسعار المطاط إلى ذروتها في الربع الأخير من السنة نظراً لتوقع حدوث انخفاض في الإنتاج العالمي بسبب أحوال الطقس المناوئة في البلدان الرئيسية المنتجة وتزايد الطلب من صناعة العجلات المطاطية في الصين والهند.

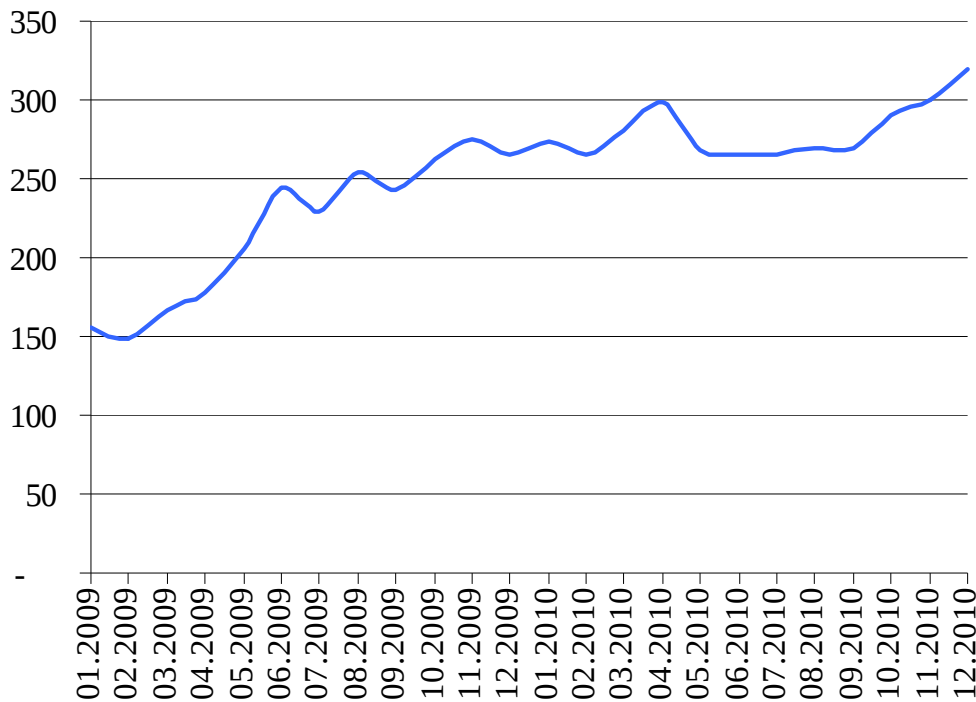
٢- النفط الخام

١٢- في عام ٢٠٠٩، بلغ متوسط أسعار النفط ٦١,٧٩ دولاراً للبرميل، أي بنسبة انخفاض قدرها ٣٦ في المائة مقارنة بالمتوسط الذي سُجّل في عام ٢٠٠٨ وقدره ٩٧,٠٢ دولاراً للبرميل. إلا أن الأسعار ارتفعت في الربع الأخير من عام ٢٠٠٩ وعلى مدى الربع الأول من عام ٢٠١٠، وهي زيادة ترجع إلى حد بعيد إلى شعور بالمنافسة المحمومة في الأسواق وأحوال الطقس البارد في حوض المحيط الأطلسي. وفي الربع الثاني من عام ٢٠١٠، هبطت أسعار النفط ولم تعد إلى الارتفاع إلا في الربع الأخير من السنة لتصل إلى ما يزيد عن ٩٠ دولاراً للبرميل في كانون الأول/ديسمبر (الشكل ٣). وكان الحرك الرئيسي للأسعار

هو انتعاش الاقتصاد العالمي على نحو أقوى مما كان متوقعاً. وتظل البلدان النامية تمثل المستهلكة الرئيسية للنفط، حيث يشكل استهلاكها ما يزيد عن ٧٥ في المائة من إجمالي الزيادة في الطلب على النفط، وتأتي في مقدمة هذه البلدان الصين والهند وبلدان الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية. وعلى أساس سنوي، بلغ متوسط الأسعار ٧٩ دولاراً للبرميل في عام ٢٠١٠ ويمكن أن يتجاوز ٨٠ دولاراً للبرميل في عام ٢٠١١. وفي سياق استمرار ضعف الدولار الأمريكي، وتزايد الطلب، وحصص الإنتاج التي تحددها منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، والاقتراب من استنفاد مصادر الإمداد التي يسهل الوصول إليها، تواجه سوق النفط أوضاعاً يكتنفها عدم اليقين مما يجعل من الصعب تقييم تطور أسعار النفط على المدين القصير والمتوسط.

الشكل ٣

الرقم القياسي لأسعار النفط الخام، متوسط دي/برنت/تكساس مرجحاً بالتساوي
(دولار/البرميل)، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠
(بأسعار الدولار الجارية، سنة الأساس ٢٠٠٠ = ١٠٠)

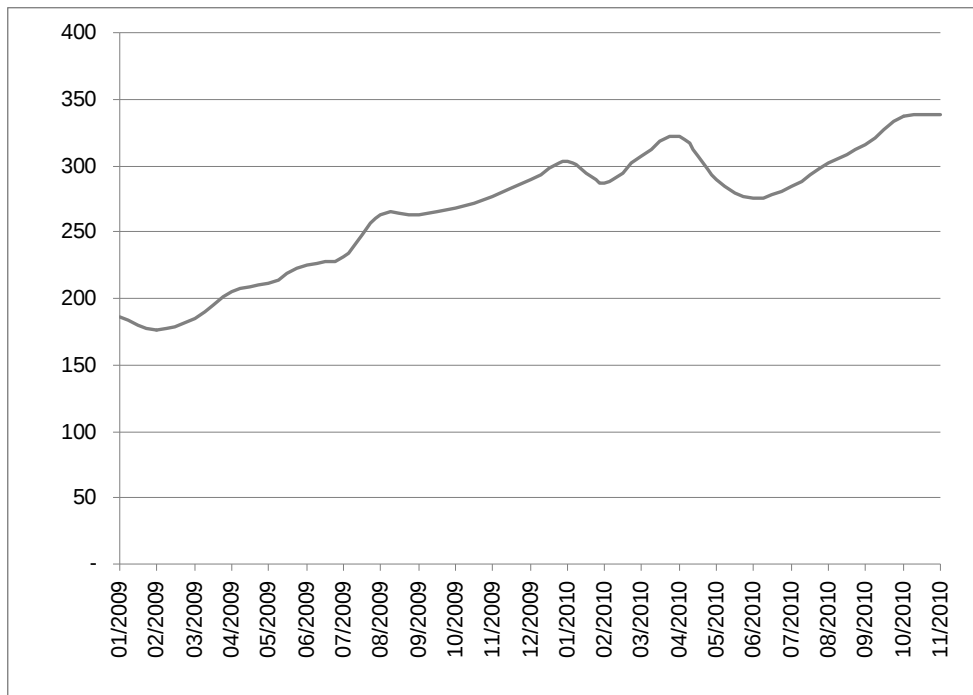


المصدر: الأرقام الأساسية لأسعار النفط الخام، الأونكتاد، إحصاءات الأونكتاد لأسعار السلع الأساسية (UNCTADStat).

١٣- وسجلت الأسعار القياسية لأسعار المعادن والركازات والفلزات زيادة حادة في عام ٢٠٠٩ حيث سجلت أسعار النحاس والرصاص والزنك أعلى المكاسب، نتيجة لحدوث انتعاش أقوى مما كان متوقعاً في البلدان الناشئة. وزاد الطلب على المعادن الخسيسة الصينية، ولا سيما في عام ٢٠٠٩، بنسبة بلغت نحو ٢٤ في المائة بينما انخفض استهلاك المعادن بنسبة بلغت نحو ١٣,٥ في المائة في بقية أنحاء العالم. وتواصل الاتجاه التصاعدي لأسعار المعادن خلال عام ٢٠١٠ (الشكل ٤) نتيجة لتقلص الإمدادات مقترناً بطلب قوي من البلدان الآسيوية والبرازيل. وعلى مدى السنوات القليلة التالية، يُتوقع أن يؤدي نقص الاستثمار في مناجم جديدة، مقترناً بوضع صعب أصلاً فيما يتعلق بتحسين القدرة التعدينية، إلى حدوث مزيد من التقلص في الإمدادات. وبالتالي فإنه إذا ما استمر تزايد الطلب بالمعدلات التي لوحظت على مدى السنوات الماضية، فإن أسعار المعادن يمكن أن ترتفع على المدى المتوسط.

الشكل ٤

الرقم القياسي لأسعار المعادن والركازات والفلزات، المتوسطات الشهرية، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠
(بأسعار الدولار الجارية؛ سنة الأساس ٢٠٠٠ = ١٠٠)



المصدر: الأونكتاد، إحصاءات الأونكتاد لأسعار السلع الأساسية (UNCTADstat).

١٤ - وارتفعت أسعار النحاس بأكثر من الضعف (في وقت شهد فيه العالم أسوأ أزمة مالية وأشد تراجع اقتصادي) نتيجة لتقلص الإمدادات بسبب نقص الاستثمارات في إنتاج قطاع التعدين. وازداد هذا الوضع حدة من جراء حدوث زيادة بنسبة ٧ في المائة في الطلب على النحاس (مقارنة بعام ٢٠٠٩) وتزايد الاستهلاك في البلدان الناشئة، والانتعاش الطفيف لاقتصادات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبخاصة اليابان وبعض البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، ارتفعت أسعار النحاس إلى ٣٨٦ دولاراً للطن متأثرة بصورة رئيسية بالإضرابات في مناجم النحاس الرئيسية التابعة لشركة كودلكو (CODELCO) في شيلي. وعلى أساس شهري، وصلت أسعار النحاس إلى مستويات لم يسبق لها مثيل حيث بلغ متوسطها ٤٠٠ دولار للطن في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وفي عام ٢٠١١، يمكن للطلب على النحاس أن يسجل زيادة بالنظر إلى مرحلة تحديد المخزون في الصين، ولا سيما مخزون النحاس المكرر، مما يفضي إلى زيادات أكبر في الأسعار.

١٥ - وحافظت أسعار الرصاص على مستوى يزيد بنحو ٨٠ في المائة عن متوسطها منذ بداية الألفية الجديدة^(٥). وخلال النصف الأول من عام ٢٠١٠، واصلت أسعار الرصاص اتجاه الانخفاض الذي بدأ في عام ٢٠٠٩. ولم تعد الأسعار إلى الانتعاش إلا في النصف الثاني من عام ٢٠١٠، الأمر الذي يرجع في الغالب إلى تزايد الطلب من صناعات البطاريات، ولكن هذا الانتعاش أعيق من جراء ارتفاع مستويات المخزون. والواقع أنه في الفترة بين مطلع عام ٢٠٠٩ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، زادت مخزونات الرصاص المسجلة في بورصة لندن للمعادن بأكثر من أربع مرات لتبلغ أعلى مستوى لها منذ أواخر عام ٢٠٠٢. وعلى المدى القصير، ستؤدي إعادة فتح مرافق التشغيل التي كانت قد أُغلقت، أو التي كان نشاطها قد قلص خلال فترة التباطؤ الاقتصادي، إلى المساهمة في زيادة المخزونات ولكنها لن تكون كافية لدعم انتعاش الطلب على المدى القصير إلى المتوسط. وبالنظر إلى أن إمدادات الرصاص يمكن أن تتأثر بالقيود التي تفرضها السياسات البيئية على تكنولوجيات الإنتاج الحالية، فمن المرجح أن تظل الأسعار مرتفعة في عام ٢٠١١.

١٦ - وسارت أسعار الزنك، بعد أن زادت بمقدار الضعف عما كانت عليه في عام ٢٠٠٩، في اتجاه تنازلي في الأشهر الأولى من عام ٢٠١٠ نتيجة لإعادة فتح المناجم التي كانت قد أُغلقت أو تباطأ نشاطها خلال فترة الاضطراب الاقتصادي. وسجل الإنتاج العالمي للزنك زيادة بنسبة بلغت نحو ١٥ في المائة، ولا سيما نتيجة للزيادات المسجلة في بلدان مثل الصين حيث ارتفع الإنتاج بنسبة بلغت نحو ٢٥ في المائة. ومع بدء تزايد الطلب، ارتفعت الأسعار لتبلغ في متوسطها ٣٠٠ دولار للطن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وقد يصل استهلاك الزنك إلى ما يقارب ١٣ مليون طن في عام ٢٠١٠ (بنسبة تزيد بنحو ٢٠ في المائة عن مستواه في

(٥) حسابات للأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٠.

عام ٢٠٠٩)، مما يسهم في تعزيز الاتجاه التصاعدي للأسعار. وستسجل الزيادات الرئيسية في الطلب في آسيا، وبخاصة في جمهورية كوريا واليابان والصين، وكذلك في أوروبا والبرازيل. كما ارتفعت الأسعار ارتفاعاً كبيراً في عام ٢٠١٠ حيث بلغ متوسط الأسعار ٢٠ ٤٠٠ دولار للطن، (أي أكثر من ضعف سعره منذ بداية الألفية الجديدة). وقد كانت هذه الزيادة نتيجة للأثر المشترك لثلاثة عوامل هي: (أ) حدوث انخفاض في الإنتاج في إندونيسيا؛ و(ب) تزايد الطلب من قطاع الإلكترونيات الصيني؛ و(ج) التقلص الحاد لمخزونات القصدير بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ (ومن الأمثلة على ذلك أن المخزونات المسجلة في بورصة لندن للمعادن انخفضت بمقدار النصف خلال تلك الفترة).

١٧- وواصل سعر الذهب اتجاهه التصاعدي القوي في عام ٢٠٠٩ حيث بلغ في متوسطه ٩٧٣ دولاراً للأوقية، مرتفعاً بما مقداره ١٠٠ دولار للأوقية عما كان عليه في السنة السابقة. وفي عام ٢٠١٠، سجل متوسط سعر الذهب ارتفاعاً قوياً ليلبلغ أكثر من ٢٠٠ ١ دولار للأوقية بالوزن الترويسي خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من السنة (أي أكثر من ضعف متوسطه منذ بداية الألفية). وهذا التطور ناشئ عن عدة عوامل، بما في ذلك المؤشرات الأساسية للسوق. وقد أسهم تزايد الطلب الناشئ بصورة أساسية عن قطاع المجوهرات (١٥,٥ في المائة) وقطاع الإلكترونيات (٢١ في المائة)، مقترناً بانخفاض الإنتاج العالمي (-٨,٥ في المائة)، إسهاماً كبيراً في رفع أسعار الذهب إلى مستويات شديدة الارتفاع. كما أن الذهب قد استُخدم إلى حد بعيد كأداة للاستثمار الآمن منذ بداية الأزمة الاقتصادية والمالية في عام ٢٠٠٧^(٦). وتظل الصورة المرتقبة للذهب إيجابية ما دام الاختلال بين العرض والطلب في السوق الصينية مستمراً.

٣- مصادد الأسماك والحراجه

١٨- على الرغم من تقلص الطلب العالمي على الأسماك بنسبة بلغت نحو ٨,٥ في المائة، فقد سُجِّلَت على أساس شهري زيادات في أسعار معظم الأنواع السمكية في عامي ٢٠٠٩. وفي عام ٢٠١٠، حافظت أسعار المنتجات السمكية على مستويات عالية لم يسبق لها مثيل، إذ وصلت إلى ما يزيد بنحو ٥٣ في المائة عن متوسطها في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٩، وبلغ سعر الكيلو نحو ٦,٠٠ دولارات. ففي الفترة بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ٢٠١٠، على سبيل المثال، سجلت أسعار السمك زيادة حادة بنسبة ١٧ في المائة. ويستند الاتجاه الحالي لأسعار السمك أساساً إلى المؤشرات الأساسية للأسواق. وهذا الطلب القوي على المنتجات السمكية ناشئ إلى حد بعيد عن تحسُّن الأوضاع الاقتصادية في الصين حيث سجَّل استهلاك الفرد زيادة هائلة من ٥ كيلوغرامات للفرد/في السنة في فترة السبعينات من القرن الماضي إلى ٢٦ كيلوغراماً في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وخلال الفترة

(٦) في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٦، بلغ متوسط سعر أوقية الذهب نحو ٣٨٠ دولاراً، بينما ارتفع إلى نحو ٩١٥ دولاراً في الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٠.

نفسها، ظل الاستهلاك يتزايد بصورة مطّردة في مناطق أخرى من العالم. ويظل اتجاه تجارة الأسماك إيجابياً حيث يُتوقع استمرار تزايد حصص إنتاج كل من البلدان المتقدمة والنامية التي تدخل الأسواق الدولية.

١٩ - وقد ارتفعت أسعار منتجات الأخشاب غير الصنوبرية بنسبة بلغت في متوسطها ٢,٥ في المائة خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ٢٠١٠. ويمكن تفسير هذا الاتجاه بالنظر إلى تزايد الطلب مقترناً بانتعاش طفيف للاقتصاد العالمي وتأثير ذلك على قطاع البناء، ولا سيما في البلدان النامية الآسيوية وكذلك في البلدان المتقدمة وإن يكن بدرجة أقل. ومن الأمثلة على ذلك أن الواردات الصينية من أخشاب الأشجار المقطوعة زادت بنسبة ٣٧ في المائة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٠ مقارنة بما كانت عليه في الفترة نفسها من عام ٢٠٠٩. ويمكن أن يكون فرض ضرائب على الصادرات من أخشاب الأشجار المقطوعة في الاتحاد الروسي قد ساهم أيضاً في رفع أسعار الخشب^(٧).

ثانياً - تحديات التنمية في ظل مناخ متغير

٢٠ - لقد كانت عملية التنويع الاقتصادي وإضافة القيمة من بين المكونات الرئيسية لاستراتيجية التنمية في العديد من البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية على مدى نصف القرن الماضي تقريباً. وفي منطقتي أمريكا اللاتينية وآسيا، كانت النتائج المحققة إيجابية إلى حد كبير. وبالمقابل ظلت هذه العملية في أفريقيا، وبخاصة في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، بعيدة المنال عموماً، مع بعض الاستثناءات القليلة البارزة.

ألف - عملية التنويع وإضافة القيمة

٢١ - أظهر معظم الاقتصادات الأفريقية في بداية القرن الحادي والعشرين مستويات متدنية جداً لتنويع الصادرات، ولم تنجح هذه البلدان إلى حد كبير في التحول عن إنتاج الصادرات التقليدية نحو صادرات أكثر دينامية وذات قيمة مضافة أعلى وإمكانات تحقيق إيرادات أكبر. وقد أفادت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي بأنه يبدو أن عمليات التنويع (وإضافة القيمة) في أفريقيا كانت متفرقة وقصيرة الأمد، وكثيراً ما كانت المكاسب التي تتحقق في فترة ما تنبذ في الفترة التالية.

٢٢ - وفيما يتعلق بالصناعات الاستخراجية، تشكل صادرات السلع الأساسية الخام الصادرات الاعتيادية عموماً في منطقة أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى. فالتقديرات تشير إلى أنه في عام ٢٠٠٦، على سبيل المثال، لم تكن هذه المنطقة تصدر سوى المعادن التي تدرج

(٧) United Nations Economic Commission for Europe and FAO (2010). *Forest Products, Annual Market Review. Innovation for Structural Change Recovery*, United Nations

في مجموعة الذهب والنحاس والبلاتينيوم بشكلها المكرر، في حين أن سلعا أساسية أخرى مثل البوكسيت والأحجار الكريمة الملونة والماس وركاز الحديد والبتروول واليورانيوم كانت تصدر دون أن تخضع لأية عملية معالجة إضافية ذات شأن. وعلى الرغم من أن عدة بلدان قد أقرت بالحاجة إلى اعتماد استراتيجية لتيسير عملية تحول من اقتصاد يقوم على الموارد إلى اقتصاد يقوم على المعرفة ويركز على إضافة القيمة، فإن أياً منها لم ينجح في ذلك نجاحاً كاملاً، لربما باستثناء جنوب أفريقيا^(٨). فالواقع أن أصحاب المصلحة في قطاع التعدين في جنوب أفريقيا اقترحوا إنشاء وكالة لتحسين جودة المنتجات المعدنية ("وكالة إغناء") لكي تتولى توجيه العمليات الرئيسية والفرعية والموازنة لتحسين الجودة^(٩). وأدخلت أيضاً تغييرات على ميثاق هذا البلد الخاص بالمعادن بما يتوافق مع استراتيجية الحكومة المتعلقة بالتصنيع المحلي وخلق فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر. كما أن نسخة ميثاق التعدين الصادرة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ تعزز بشكل صريح مفهوم المحتوى المحلي لدعم الصناعات المحلية.

٢٣- وبصورة أعم، أصبحت عمليات التنويع وإضافة القيمة وتحسين المحتوى المحلي تناقش على نحو متزايد اجتماعات للعديد من الجهات صاحبة المصلحة في الصناعات الاستخراجية. وكجزء من هذا التوجه، كان موضوع المؤتمر الرابع عشر للأونكتاد بشأن تجارة وتمويل النفط والغاز والمعادن، الذي عُقد في سان تومي وبرينسيبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، هو تنمية الموارد الطبيعية: توليد القيمة واستبقاؤها^(١٠). وقد أكد الاجتماع، في جملة أمور، الحاجة إلى جعل شروط المحتوى المحلي جزءاً لا يتجزأ من جهود تشجيع الاستثمار.

٢٤- وتشير التقديرات إلى أن الصناعات الاستخراجية في أفريقيا لا تُشغل إلا ما نسبته نحو ٥,٣ في المائة من السكان رغم ما تنطوي عليه من إمكانات لتوليد الثروة^(١١). وعلاوة على ذلك، فإن حصة توليد العمالة المباشرة ستخفّض بالتأكيد بسبب نزوب الموارد مقترناً بالعمليات التكنولوجية، بينما يرجح أن يظل القطاع الزراعي والقطاعات المتصلة به أكبر مصدر لخلق فرص العمل في معظم بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى.

٢٥- وفيما يتعلق بقطاع الأعمال الزراعية، تشمل البلدان التي اعتمدت استراتيجية تنويع كلاً من كوت ديفوار وإثيوبيا وغانا وكينيا وأوغندا وزامبيا وموريشيوس^(١٢). إلا أنه في جميع

(٨) وحتى في هذه الحالة، تظل إمكانات جنوب أفريقيا محدودة. ففي النصف الأول من عام ٢٠١٠، على سبيل المثال، شكلت السلع الأولية قرابة ثلاثة أرباع صادرات البلد (بحث أجرته مؤسسة التنمية الصناعية لجنوب أفريقيا، ونُشر في نشرة Mining Weekly على الموقع الشبكي: <http://www.miningweekly.com/print-version/resources-exports-2010-12-08> accessed 09.12.2010).

(٩) هي عملية إضافة لقيمة المعادن تُعتمد عادة بهدف تحقيق قيمة أعلى لمبيعات الصادرات.

(١٠) ECA (Economic Commission for Africa), Minerals cluster policy study in Africa: Pilot studies of South Africa and Mozambique, ECA/SDD/05/08, UNECA, 2004

(١١) انظر ورقتي المعلومات الأساسية التاليتين اللتين تتعلقان باجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ على التوالي للاطلاع على مناقشة لدوافع التنويع الاقتصادي

بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، باستثناء موريشيوس، لا تزال هناك قيود هيكلية رئيسية تعوق تنمية هذا القطاع وتحدّ من القدرة التنافسية للمزارع الأفريقية في السوق العالمية. وهذه القيود تشمل:

- (أ) تدني مستوى تطوير البنى التحتية؛
- (ب) تدني مستوى الابتكار التكنولوجي؛
- (ج) الحواجز غير التعريفية: المعايير الصحية ومعايير الصحة النباتية وغيرها من الشروط التقنية مثل تلك التي تعرّف الجودة والحجم ودرجة النضوج فيما يخص الفواكه والخضار؛ واللوائح التنظيمية المتعلقة بسلامة الحيوانات؛ والشروط البيئية وشروط الحد الأدنى للمخلفات، فضلاً عن معايير العمل التي تخطر عمل الأطفال، على سبيل المثال؛
- (د) ضعف استراتيجيات التسويق وممايزة المنتجات.

٢٦- فأولاً، فيما يتعلق بندرة البنى التحتية، فقد بعض الموردين الأفارقة حصصاً من السوق لصالح موردين استطاعوا أن يتكروا من أجل التغلب على ما واجهوه في البداية من مثبطات جغرافية أو متعلقة بالبنى التحتية. فتطوير زراعة البابايا في البرازيل، مثلاً، مع ما تتميز به من خصائص جديدة تتمثل في شحنها بحراً إلى أوروبا، قد قوّض الميزة التي كانت تتمتع بها غانا من حيث كلفة شحن البابايا إلى أوروبا جواً.

٢٧- ثانياً، يمثل تدني مستوى استخدام التكنولوجيا أحد القيود الرئيسية للتحوّل نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية بالنسبة للعديد من البلدان المصدّرة للسلع الأساسية في أفريقيا. وتظل جنوب أفريقيا تمثّل، حتى الآن، المحرك الاقتصادي والتكنولوجي للقارة. ولذلك فإن زيادة تدفقات التجارة والاستثمار بين جنوب أفريقيا والبلدان المجاورة يمكن أن يشكل سبيل هذه البلدان إلى اللحاق بركب التكنولوجيا. ووفقاً لهذه الحجة، تشير تحليلات حديثة تستند إلى بيانات مجمعة على مستوى الصناعات إلى أن جنوب أفريقيا تلعب دور "الأوزة القائدة" في سياق إقليمي لنموذج الأوز الطائر^(١٢). وتبرز هذه الاستنتاجات المكاسب التي يمكن لبلدان الجنوب الأفريقي الأخرى أن تحقّقها من خلال زيادة تمكين الروابط الاقتصادية وروابط الأعمال التجارية مع جنوب أفريقيا. فعلى سبيل المثال، أدت تجارة بوتسوانا الصناعية مع جنوب أفريقيا إلى ظهور مؤقت لصناعات تحويلية تتميز بتطور تكنولوجي متزايد.

بالاستناد إلى دراسات حالات إفرادية محددة: (أ) TD/B/C.1/MEM.2/3 "إدماج سياسات السلع الأساسية في استراتيجيات التنمية والحد من الفقر، التجارب الناجحة والشفافية والمساءلة؛ و(ب) TD/B/C.1/MEM.2/9 "معالجة إشكالية السلع الأساسية من خلال السياسات ذات الصلة بالتجارة.

Yaremye AH (2008). Economic Proximity and Technology Flows: South Africa's Influence and the Role of Technological Interaction in Botswana's Diversification Effort. UNU-WIDER, .Research Paper No. 2008/92

٢٨- وثمة خطوات إيجابية على المستوى دون الإقليمي، حيث سلّط مؤتمر قمة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا)، الذي عُقد في عام ٢٠١٠ بعنوان "تسخير العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية"، الضوء على إمكانات العلم والتكنولوجيا والابتكار التي يمكن أن تُستخدَم للحد من اعتماد بلدان الجنوب الأفريقي على السلع الأساسية غير المجهزة. ودعا مؤتمر القمة بقوة، في جملة أمور أخرى، إلى تنفيذ سياسة الكوميسا المتعلقة بالملكية الفكرية والحقوق الثقافية، مما أرسى الإطار العام لتشجيع الابتكار والإبداع في المنطقة.

٢٩- ثالثاً، أدى تدني مستوى الاستثمارات في وضع المعايير والقواعد في البلدان الأفريقية، باستثناء قلة منها، إلى نقص القدرة التنافسية في مجال السلع الأساسية الزراعية ذات القيمة العالية مثل شرائح السمك ولحم البقر الخالية من العظام. وتشمل الاستثناءات أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة، فيما يتعلق بشرائح السمك، وناميبيا وبوتسوانا فيما يتعلق بلحوم البقر الخالية من العظام. وتُعتبر الاستثمارات في نُظم ضمان الجودة وسلامة الأغذية العوامل الرئيسية التي تكمن خلف ظهور أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة كموردين هامين لشرائح السمك التي تُعد الآن إحدى السلع الأساسية الأكثر دينامية في التجارة العالمية. وبالمثل فإن ناميبيا وبوتسوانا هما أكبر مصدّرين للحم البقر الخالية من العظام إلى الاتحاد الأوروبي. وقد استطاع كلا البلدين التنافس مع كبار مصدّري لحوم البقر كالبرازيل والأرجنتين وذلك بفضل توظيف استثمارات عامة كبيرة في نُظم تحديد نوعية المواشي وتبّعها وتحسين مرافق ذبح الحيوانات. وقد تحققت المكانة الرائدة لناميبيا بفضل استثمارات إضافية مثل الاستثمار في مجلس ناميبيا للحوم التابع للحكومة والممول من القطاع الخاص. وهذا النظام الفريد من نوعه في أفريقيا يتيح إمكانية التتبع الكامل وتطبيق معايير صارمة فيما يتعلق بالطب البيطري وسلامة الحيوانات بما يتوافق مع متطلبات الاتحاد الأوروبي.

٣٠- رابعاً، أدى ضعف الخبرة الإدارية، بما في ذلك سوء ممارسات واستراتيجيات التسويق والافتقار إلى مميّزة المنتجات، إلى الحد من المساهمة المحتملة للقطاع الخاص في تحقيق أهداف استراتيجيات التنويع. وهذا ينطبق بصفة خاصة في قطاع الأعمال الزراعية الذي يُعدّ قطاعاً بالغ الأهمية بالنسبة لتحقيق النمو الاقتصادي وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وبالتالي فإن التخفيف من حدة القيود التي يواجهها هذا القطاع ينبغي أن تكون أولوية. وكجزء من جدول الأعمال هذا، نظّم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية حلقتي عمل إقليميتين للتشاور بين الخبراء بغية استقصاء دور المحاصيل ذات القيمة العالية في الحد من الفقر الريفي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، بالاستناد إلى دراسات حالات إفرادية تتعلق بالمغرب وتونس ومصر.

٣١- وقد قدمت حلقتا العمل أدلة على أن تحقيق المستوى الأمثل لتأثير قطاع الأعمال الزراعية في الحد من الفقر يتوقف على المشاركة القوية من قِبَل أصحاب الحيازات الصغيرة. وتشمل المحدّدات الرئيسية للنجاح المجالات الاقتصادية والمؤسسية والتسويقية (الإطار ١). وقد أدت المشاركة النشطة للقطاع الخاص في حلقتي العمل هاتين إلى تحديد أوجه القصور التي تشوب الممارسات الإدارية وكذلك ممارسات التسويق ومميّزة المنتجات.

الإطار ١

دروس مختارة مستفادة من التجارب الناجحة في تنمية قطاع البستنة في الحيازات الصغيرة

- (أ) انتهاج سياسة اقتصادية كلية وتجارية تمكينية؛
 - (ب) توفر بيئة مؤسسية وتنظيمية مؤاتية؛
 - (ج) انتهاج استراتيجيات موجهة على أساس الطلب وذات منحى تصديري بالاستناد إلى اغتنام فرص السوق؛
 - (د) وجود رابطات منتجين ورابطات تسويق فعالة تقوم على شراكات قوية بين القطاعين الخاص والعام وبين المزارعين والتجار والمصدرين؛
 - (هـ) توفر إدارة ماهرة على امتداد سلسلة الإمداد بأكملها؛
 - (و) توفر التثقيف والتدريب والخدمات الإرشادية في مجال البستنة؛
 - (ز) توفر قدرة قوية على مميّزة المنتجات وتجزئة الأسواق؛
 - (ح) التخطيط الاستراتيجي والدعم الحكومي؛
 - (ط) دعم الرواد في مجال تنظيم المشاريع الفردية واستنساخ التجارب الناجحة لضمان تحقيق وفورات الحجم؛
 - (ي) توفر قدرات جيدة على التخطيط الطويل الأجل على المستويين الوطني والمحلي ومستوى المزارعين؛
 - (ك) وضع معايير وطنية لإصدار شهادات اعتماد للممارسات الزراعية السليمة يمكن منحها محلياً بكلفة معقولة.
- المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (٢٠٠٨) "دور المحاصيل ذات القيمة العالية في الحد من الفقر الريفي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا"، إدارة تنظيم البرامج التابعة لشعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

٣٢- واعترافاً بأهمية قطاع الأعمال التجارية الزراعية، دعا ٤٤ بلداً أفريقياً، في المنتدى العالمي للصناعات الزراعية الذي عُقد في نيودلهي بالهند في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وكالات الأمم المتحدة إلى تنظيم منتدى إقليمي لتدارس مقترحات ملموسة للنهوض بقطاع الأعمال التجارية الزراعية وتنمية الصناعات الزراعية في أفريقيا. وعلى سبيل المتابعة لهذا الطلب، عُقد اجتماع في أبوجا بنيجيريا في آذار/مارس ٢٠١٠ حدّد تدابير ملموسة للمضي قدماً في تنفيذ جدول الأعمال. وشدّد الاجتماع على ضرورة استيفاء الشروط الرئيسية التالية لتنمية هذا القطاع:

- (أ) استحداث آليات ابتكارية ومالية وآليات للتخفيف من المخاطر؛
- (ب) تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛
- (ج) إزالة الحواجز التي تعترض التجارة الزراعية من أجل ربط المنتجين الزراعيين بالأسواق على نحو فعال.

٣٣- وقدم الاجتماع أيضاً عدداً من التوصيات فيما يتعلق بتيسير التجارة، وتطوير البنى التحتية، والوصول إلى التمويل، مع التشديد على الإجراءات على المستوى الإقليمي^(١٣) (الإطار ٢).

الإطار ٢

توصيات مختارة صادرة عن المؤتمر الرفيع المستوى المعني بتنمية قطاع الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا، أبوجا، آذار/مارس ٢٠١٠

(أ) إدماج مبادرات تطوير البنى التحتية والممرات والتطوير المكاني في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ضمن استراتيجية التنفيذ الإقليمي لبرنامج التنمية الشاملة للزراعة في أفريقيا؛

(ب) مسح أحزمة الإنتاج والتجهيز الإقليمية المحتملة للسلع الأساسية الغذائية والزراعية الاستراتيجية والاتفاق عليها^(١٤)؛

(ج) تهيئة بيئة في هذه الأحزمة تكون بيئة تمكينية لمناطق الاستثمار الإقليمي التفضيلي من أجل الاستثمار الخاص المربح والامن في المدخلات الزراعية الإقليمية المنسقة وسلاسل قيم السلع الأساسية (قواعد الاستثمار، وسياسات الأراضي، والسياسات الضريبية، وما إليها)؛

(د) إنشاء/تدعيم مراكز الامتياز الإقليمية لأنشطة البحث والتطوير الزراعيين على امتداد سلسلة قيم السلع الأساسية الاستراتيجية؛

(هـ) إنشاء آليات تمويل مناسبة لتمويل الاستثمار في السلع والخدمات العامة على المستوى الإقليمي من أجل التحول الزراعي؛

(و) دعم تنمية قطاع الخدمات المالية من أجل تنمية سلسلة القيم؛

(ز) تشجيع تنظيم منظمات الاستثمار الزراعي وبرامج تنمية مشاريع الأعمال؛

(ح) إقامة معارض مشاريع مشتركة في مجال الأعمال التجارية الزراعية.

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا - منظمة الأغذية والزراعة - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، غداء عمل بشأن "الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تنمية قطاع الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا من خلال سلاسل قيم السلع الأساسية الإقليمية"، أبوجا، نيجيريا، ٩ آذار/مارس ٢٠١٠.

(١٣) للاطلاع على مناقشة تتناول مبادرات أخرى غير مذكورة هنا، انظر الوثيقتين TD/B/C.I/MEM.2/3 و TD/B/C.I/MEM.2/9.

(١٤) حدّد مؤتمر القمة المعني بالأمن الغذائي المعقود في أبوجا في عام ٢٠٠٦ (أ) تسع سلع أساسية استراتيجية على مستوى القارة هي الأرز والذرة والبقول والقطن وزيت النخيل ولحوم البقر ومنتجات الألبان والدواجن والأسماك؛ و(ب) ثلاث سلع أساسية استراتيجية على المستوى دون الإقليمي هي الكاسافا والسرغوم والدخن.

٣٤- ويمكن ترجمة هذه التوصيات إلى سياسات يمكن أن تشكل بدورها جزءاً من استراتيجية صناعية إقليمية تقوم على زيادة القيمة المضافة في قطاع السلع الأساسية. وتدل البحوث على أن الفضاءات الاقتصادية الواسعة تكون، بالنظر إلى وفورات الحجم، أقدر على التصنيع السريع مقارنة بالفضاءات الاقتصادية الأصغر، مما يُثبت نجاعة التكامل الإقليمي الأوسع. وثمة علامات تدل على أن الهيئات الإقليمية تعتبر الآن أن التنفيذ الفعال لاستراتيجيات التصنيع هو أمر يتسم بأهمية قصوى. ومن الأمثلة البارزة على ذلك ما يشمل مبادرة القدرة الإنتاجية الأفريقية التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي، ومبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في عام ٢٠٠٤، واعتماد استراتيجية تنفيذ خطة العمل من أجل التعجيل بالتصنيع في أفريقيا. وقد أدت حلقة العمل التي عُقدت لإقرار هذه الاستراتيجية الأخيرة في آذار/مارس ٢٠١٠ إلى إنشاء وحدة تنسيق لتنفيذ خطة العمل المذكورة، وهي خطوة رئيسية في التشديد على أهمية التكامل الإقليمي في عملية تصنيع أفريقيا.

٣٥- وعلى المستوى الدولي، يتوقف توجه البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية نحو تنويع الصادرات على مواءمة الضوابط التجارية المتعددة الأطراف ونظم الاستثمار مع استراتيجيات التنمية الوطنية. وعلى وجه التحديد، يمكن معالجة مسألة التصاعد التعريفي (فرض تعريفات جمركية على الواردات من السلع المجهزة أعلى من التعريفات المفروضة على المنتجات غير المجهزة)، فهو يثبط تنويع الإنتاج في البلدان النامية ويزيد من اعتمادها على السلع الأساسية غير المجهزة. فمتوسط التعريفات المفروضة على منتجات الحراجة، في حالتها الخام، يبلغ ٦,١ في المائة، ولكنه يرتفع في حالة تجهيزها إلى ١٠,٢ في المائة في حالة منتجات الفلين والخشب والورق، وإلى ١٨,٣ في المائة في حالة الأثاث الخشبي^(١٥).

باء - تأثير وانعكاسات تغير المناخ على السلع الأساسية الزراعية الرئيسية

٣٦- من المتفق عليه عموماً أن تغير المناخ ينشأ عن تزايد تركّز انبعاثات غازات الدفيئة مثل ثاني أكسيد الكربون وأكسيد النيتروز والميثان، المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية. وتشير التقديرات إلى أنه بالنظر إلى الاحترار العالمي المرتبط بتغير المناخ، يمكن أن ترتفع درجات الحرارة خلال السنوات الخمسين المقبلة بدرجتين أو ثلاث درجات^(١٦). وتشمل الآثار الإيكولوجية الإضافية ارتفاع مستويات سطح البحر، وتغير أنماط هطول الأمطار، وتزايد ظهور الآفات والأمراض، وتزايد وتيرة وشدة الظواهر المناخية المتطرفة (مثل الجفاف

(١٥) WTO (2010). World Trade Report 2010, Trade in Natural Resources. ISBN 978-92-870-3708-4. Switzerland.

(١٦) UNCTAD (2010), *The Least Developed Countries Report 2010, Towards a New International Development Architecture for LDCs*. United Nations publication. Sales No. E.10.II.D.5. United Nations. New York and Geneva.

والفيضانات وسقوط البرد والأعاصير). ويُجمع معظم النماذج المتعلقة بتغير المناخ على أنه رغم توقع أن يؤدي تغير المناخ إلى تحوّل في أنماط الرطوبة، فلا تزال هناك درجة كبيرة من عدم اليقين فيما يتعلق بحجم هذه التغيرات واتجاهها. ويتوقع أن تكون لهذه العوامل تأثيرات هامة على الإنتاجية الزراعية. فالواقع أنه حتى التغيرات البسيطة في درجات الحرارة ومعدلات هطول الأمطار يمكن أن تُحدث تغيّرات في نوعية محاصيل الحبوب والألياف والمشروبات والفواكه، مع ما يترتب على ذلك من آثار على أسعارها وتجارتها.

٣٧- ويُحتمل أن يؤثر الاحترار العالمي في الأجل القصير تأثيراً إيجابياً على الإنتاج الزراعي في المناطق المعتدلة وتأثيراً سلبياً على إنتاج المحاصيل المدارية في جنوب آسيا وفي أفريقيا^(١٧). وتشير التقديرات إلى أنه يمكن أن تكون لهذه التغيرات تأثيرات سلبية على البلدان النامية المصدّرة للمنتجات الزراعية. ففي أفريقيا وأمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، يمكن حتى للتغيرات الضئيلة في درجات الحرارة أن تؤدي إلى انخفاضات كبيرة في الغلة وذلك بالنظر إلى أن العديد من المحاصيل التي تغذيها مياه الأمطار قد اقتربت من الحد الأقصى لقدرة تحملها على تحمل التغيرات في درجات الحرارة. ويُخشى أيضاً من تزايد حدوث وانتشار آفات جديدة. وقد أظهرت البيانات الصادرة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في عام ٢٠٠٧ أن الانبعاثات الناشئة عن أنشطة القطاع الزراعي وما يتصل به من أنشطة تشكل نحو ٣٠ في المائة من مجموع انبعاثات غازات الدفيئة. ويعزى ما نسبته ١٧,٤ في المائة من هذا المجموع إلى إزالة المناطق الحرجية لاستخدامها في الزراعة بينما يعزى ما نسبته ١٣,٥ في المائة إلى الإنتاج المكثف للمحاصيل والمواشي^(١٨). وبالنظر إلى هذه الحقائق، سيؤدي ظهور الأمراض والأعشاب الضارة إلى تزايد استخدام مبيدات الآفات والأعشاب. ويثير تزايد استخدام هذه المبيدات هواجس إزاء ما تنطوي عليه من إمكانات التسبب في تردي تغير المناخ.

٣٨- وبصورة أكثر تحديداً، تشمل السلع الأساسية التي ستعرض للتأثير السلبي لتغير المناخ القطن والكاكاو والبن والذرة والأرز. فنمو القطن، مثلاً، يعتمد اعتماداً شديداً على المياه - إذ يلزم استخدام ٢٠ ٠٠٠ لتر من المياه لإنتاج كيلوغرام واحد من القطن، وهو ما لا يكفي إلا بالكاد لصنع قميص وبنطال. وبالنظر إلى أن إمدادات المياه تتناقص على نحو متزايد في المناطق المنتجة للقطن في الصين وباكستان وآسيا الوسطى، يُعتقد أن خطر نشوب

(١٧) ومن الأمثلة على ذلك أن بعض التوقعات يشير إلى أن منطقة الجنوب الأفريقي ستفقد ما يزيد عن ٣٠ في المائة من محصول الذرة بحلول عام ٢٠٣٠، بينما يُقدّر أن تتكبد محاصيل غذائية أساسية مثل الذرة والأرز والدخن خسائر تزيد عن ١٠ في المائة في جنوب آسيا خلال الفترة نفسها. وبالنظر إلى الاختلافات في الأساليب التحليلية المستخدمة في مجموعة واسعة من المؤلفات المتعلقة بتأثير تغير المناخ، فإنه ينبغي التعامل مع هذه التقديرات بحذر.

(١٨) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (٢٠٠٧): تغير المناخ ٢٠٠٧ - التخفيف من تغير المناخ. مساهمة من الفريق العامل الثالث في التقرير التقييمي الرابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، كامبردج، المملكة المتحدة، منشورات جامعة كامبردج.

التراعات نتيجة لهذا الشح في المياه هو خطر حقيقي. ومن الأمور التي تتسم بأهمية عاجلة أن حدوث انخفاض هائل في إنتاج القطن في بلد من البلدان الرئيسية المنتجة للقطن يمكن أن يؤدي إلى زيادات حادة ومطردة في الأسعار الدولية، وأن حدوث زيادة في معدلات هطول الأمطار يمكن أن يؤثر تأثيراً سلبياً على محاصيل الكاكاو (الإطار ٣).

الإطار ٣

أمثلة على آثار تغير المناخ على سلع أساسية محددة: حالتا القطن والكاكاو

القطن في باكستان

تشكل الزراعة ربع الإنتاج المحلي الإجمالي وتشغل ما نسبته ٥٠ في المائة من قوة العمل في باكستان. ويعتمد الاقتصاد اعتماداً شديداً على تجارة المنسوجات التي تعتمد بدورها على إنتاج القطن. وفي السنوات الأخيرة، أصبحت التغيرات المتطرفة في درجات الحرارة، وموجات الحر الشديد، والطقس البارد لمدد طويلة، من الظواهر الشائعة. وأدت حالات الجفاف الممتدة إلى تقليص إمدادات المياه العذبة. كما أن أنماط هطول الأمطار أخذت تتغير، فضلاً عن أن تواتر وحدة سقوط الأمطار قد تزايدت في سفوح جبال الهمالايا. والواقع أن تغير المناخ سيؤثر، من خلال تزايد درجات الحرارة، تأثيراً سلبياً على حجم مخزون المياه العذبة في الطبقات الجليدية لجبال الهمالايا ووصولها البطيء إلى المحاصيل. وبالإضافة إلى ذلك، يُتوقع أن يؤدي تغير المناخ أيضاً إلى تغير توقيت ومدة وكثافة هطول الأمطار الموسمية. وتشير التقديرات إلى أن حجم الأمطار الصيفية الموسمية يمكن أن يزيد بنسبة تصل إلى ٦٠ في المائة، مما يؤدي إلى حدوث فيضانات وإلى تقلص إنتاج الألياف والأغذية، ومحاصيل مثل القطن، وتدمير شبكات الري. وقد دفعت هذه التوقعات بعض العلماء إلى القول بأن الفيضانات الشديدة التي تعرضت لها ثلاث مقاطعات في عام ٢٠١٠ قد نشأت عن هذه الظاهرة. وقد أدت الفيضانات إلى تدمير البنى التحتية وشبكات الري وحرفت الأراضي والمحاصيل. وفي إحدى المقاطعات، دُمّرت محاصيل مثل القطن وقصب السكر. وقد أسهمت الخسائر الضخمة في إنتاج القطن بسبب هذه الفيضانات في حدوث زيادات لم يسبق لها مثيل في أسعار القطن في الربع الأخير من عام ٢٠١٠. وأدت الخسائر الإضافية التي لحقت بالماشية وقصب السكر واحتياطي البذور لدى المزارعين مثل البذور المعدة لغرسها في الموسم التالي إلى زيادة مستوى الفقر الشديد في هذه المقاطعة.

الكاكاو في غانا

تشكل صادرات الكاكاو نسبة تتراوح بين ٦٠ و ٧٠ في المائة من حصائل صادرات المنتجات الزراعية ونسبة تتراوح بين ٢٠ و ٢٥ في المائة من إجمالي حصائل الصادرات. ويعتمد نحو ٨٠٠ ٠٠٠ أسرة من أصحاب الحيازات الصغيرة على إنتاج الكاكاو لتأمين سبل معيشتها. ولا يمكن زراعة الكاكاو بصورة مربحة إلا في ظل أوضاع تتراوح فيها درجة

الحرارة بين ١٨ و ٣٢ درجة مئوية. وبالنظر إلى أن غط جني المحصول يتصل بتوزع هطول الأمطار، فإنه يكون معرضاً بشدة للتأثر بالجفاف. وعلاوة على ذلك، فإن محصول الكاكاو في غانا يتعرض حالياً لمرض القرنة السوداء الشديد الانتشار. وبالنظر إلى أن هذا المرض يزداد قوة في أحوال الرطوبة، فإن أي زيادة في معدل التهطال أو أية تغيرات في أنماط هطول المطر يمكن أن تكون لها آثار سلبية كبيرة على سرعة انتشار هذا المرض وتأثيره. ثم إن حدوث زيادة في رش مبيدات الفطريات (ما يصل حالياً إلى ثماني مرات في السنة) لمكافحة انتشار هذا المرض يعني تعرض البيئة لمزيد من التأثيرات السلبية.

المصدر: مقتبس من: Masters, G, Peter Baker and Julie Flood. 2010. Climate change and agricultural commodities. CABI Working Paper 2.

٣٩- وفيما يتعلق بالتحصيل الأخرى، يُتوقع أن يؤدي ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض إمدادات المياه إلى تقلص مساحات أجود الأراضي المخصصة لإنتاج البن، مما يؤثر تأثيراً سلبياً على حصائل العملات الأجنبية لبلدان مثل المكسيك وكولومبيا. وبنفس الطريقة، يمكن لمحاصيل الذرة والأرز في البلدان الاستوائية أن تتأثر أيضاً بارتفاع درجات الحرارة بالنظر إلى أنها قد اقتربت بالفعل من الحدود العليا لنموها الأمثل^(١٩) (لوبل وآخرون، ٢٠٠٨ مقتبسة في ماسترز وآخرون، ٢٠١٠).

٤٠- وفي مواجهة هذه التغيرات المتوقعة، يمكن للبلدان أن تستخدم عدداً من استراتيجيات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها. وتشير استراتيجيات التخفيف إلى التدخلات التي تهدف إلى الحد من مصادر انبعاثات غازات الدفيئة أو إلى تحسين بالوعاتها، بينما تتعلق استراتيجيات التكيف بالإجراءات التي تهدف إلى التخفيف من الأضرار التي يمكن أن يُحدثها تغير المناخ. وفي سياق البلدان النامية الأفريقية المعتمدة على السلع الأساسية، ينبغي لأي مجموعة من إجراءات التكيف، لكي تكون فعالة، أن تكون مرتبطة بسياسات تهدف إلى تنمية القطاع الزراعي. وينبغي لهذه السياسات أن تتيح حيازة الأراضي على نحو آمن، فضلاً عن التسعير الفعال وإتاحة الوصول إلى المخططات الائتمانية. فالبرازيل، على سبيل المثال، قد وضعت برنامجاً رسمياً بشأن تحديد المناطق الزراعية في عام ١٩٩٦. ويستند تحديد المناطق الزراعية إلى إدماج نماذج نمو المحاصيل، وقواعد بيانات المناخ والتربة، وأساليب تحليل القرارات والرجوع إلى المراجع الجيولوجية. وفي الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥، وبفضل شراكة ابتكارية بين القطاعين العام والخاص، استثمر مبلغ ٨ مليارات دولار في هذا البرنامج، وأتيح مبلغ ٢,٥ مليار منه لصغار المزارعين. ويسجل لهذا البرنامج أنه ساعد المزارعين على استخدام تكنولوجيات أنسب وعلى تحسين التخطيط لأنشطتهم. وتشمل النتائج الإجمالية المحققة حدوث انخفاض في تكاليف ومخاطر الإنتاج التي يتحملها المزارعون، وزيادة في الإنتاج والإنتاجية الوطنيين. وقد أدت

(١٩) Lobell, D.B., Burke, M.B., Tebaldi, C., Mastrandrea, M.D., Falcon, W.P. & Naylor, R.L. (2008) Prioritizing climate change adaptation needs for food security in 2030. Science 319, 607-610

استثمارات البرازيل في القطاع الزراعي إلى إدراج هذا البلد ضمن المراتب الثلاث العليا على صعيد العالم فيما يتعلق بإنتاج ١٠ مواد أساسية، بما فيها البن والصويا والسكر والذرة (زوللو وآخرون، ٢٠٠٦ مقتبسة في ماسترز وآخرون، ٢٠١٠)^(٢٠).

جيم - جعل الاقتصاد اقتصاداً أخضر: الفرص المتاحة للبلدان النامية

٤١ - وعلى العموم، وبالرغم من أن تأثير تغير المناخ يُتَوَقَّع أن يكون سلبياً، فإن الصورة الإجمالية على المستوى القطري يمكن أن تكون متفاوتة إذا ما نُفِذَت البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية تدابير تكثيف وتخفيف مناسبة. فالبلدان النامية التي هي مستوردة صافية للنفط ومصدرة للمنتجات الزراعية يمكن أن تحقق مكاسب من خلال تشديدها الحالي على جعل الاقتصاد اقتصاداً أخضر. ويُعرَّف الاقتصاد الأخضر عموماً بأنه الاقتصاد الذي يتميز بزيادة الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية التي تعزز رأس المال الطبيعي لكوكب الأرض وتخفف التأثيرات السلبية على البيئة. وهذه الخصائص تشمل، فيما تشمله، حصة أعلى من الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة. وثمة تسهيلات وموارد متاحة على المستوى العالمي (انظر أدناه) يمكن أن تساعد البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في الاستثمار في تنفيذ مبادرات "خضراء".

٤٢ - ومن المؤكد أن الفوائد التي ينطوي عليها جعل الاقتصاد اقتصاداً أكثر اخضراراً ستكون كبيرة بالنسبة للبلدان النامية التي هي مستوردة صافية للنفط. والواقع أن التقديرات تشير إلى أن أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى تُنفق ما يتراوح بين ٢٠ و ٣٠ في المائة من حصائل صادراتها على النفط. وبالمقابل، فإن إثيوبيا مثلاً تنفق ٨٧ في المائة من حصائل وارداتها، أي مليار دولار في السنة، على الواردات النفطية. وقد سلّطت أزمة الغذاء والطاقة اللتان حدثتا في عام ٢٠٠٨ الضوء على ضرورة الحد من اعتماد البلدان هذا على الوقود الأحفوري. إلا أنه بالرغم من أن البلدان الأفريقية التي تدرج في فئة أقل البلدان نمواً تتمتع بوفرة كبيرة من موارد الطاقة المتجددة، فإن هذه الطاقة الكامنة لا تُستغل إلا بقدر ضئيل. فأقل البلدان نمواً، كمجموعة، لا تستخدم إلا ما نسبته ١٠ في المائة من إمكانياتها الجماعية الكامنة في مجال الطاقة المتجددة. فالطاقة النظيفة المشتقة من مخلفات قصب السكر مثلاً تنطوي على قدر كبير من الإمكانيات في العديد من البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية التي ترتفع فيها تكلفة الكهرباء. فالتوليد المشترك للطاقة القائم على استخدام قصب السكر^(٢١) يستخدم نفايات معاملة تكرير السكر أو غير ذلك من الصناعات الزراعية.

(٢٠) Zullo JJ, Pinto HS and Assad HD (2006). Impact assessment study of climate change on agricultural zoning. Meteorological Applications 13, Supplement, 69-80

(٢١) يشير التوليد المشترك للطاقة إلى التكنولوجيا التي تولّد الكهرباء وتحتجز في الوقت نفسه الحرارة التي هي نتيجة فرعية لتوليد الكهرباء. وللإطلاع على تعريف كامل، انظر الموقع الشبكي <http://www.greenassembly.net/useful-data/glossary/>

وينطوي هذا الاستخدام على إمكانات كبيرة بالنسبة لأفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى. وتشير التقديرات إلى أنه بالنظر إلى معدلات الإنتاج الحالية للسكر في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، يمكن للتوليد المشترك للطاقة القائم على استخدام نفايات صناعات السكر أن يلي ما نسبته نحو ٥ في المائة من إجمالي الطلب على إمدادات الكهرباء في المنطقة. وهذه الإمكانيات ترتفع إلى ١٠ في المائة عند إدراج نفايات الكتلة الأحيائية المستمدة من الصناعات الزراعية والحرجية.

٤٣- وتعتبر موريشيوس مثالاً على تجربة التنويع الأنجح في مجال توليد الطاقة الكهربائية وذلك بفضل التوليد المشترك للطاقة القائم على استخدام تفل قصب السكر. فالتوليد المشترك لم يمكن صناعة السكر في موريشيوس من تحقيق الاكتفاء الذاتي من الكهرباء فحسب، بل إنه قد سمح لها أيضاً ببيع الفائض لشبكة الكهرباء الوطنية. كما أنه قد مكّن الصناعة، على النحو المين في الإطار ٤، من أن تكون أقل عرضة للتقلبات في أسعار السكر العالمية. ويضاف إلى ذلك أن سياسة التقاسم المنصف للإيرادات في إطار هذا المخطط قد أتاحت لصغار المزارعين الاستفادة من الإيرادات الناشئة عن بيع فائض الكهرباء.

الإطار ٤

التوليد المشترك للطاقة باستخدام تفل قصب السكر: حالة صناعة السكر في موريشيوس

بفضل الاستخدام الواسع النطاق للتوليد المشترك للطاقة القائم على استخدام تفل قصب السكر، أصبحت صناعة السكر في موريشيوس مكتفية ذاتياً في تلبية احتياجاتها للكهرباء وقادرة على بيع الفائض لشبكة الكهرباء الوطنية. فصناعة السكر تسهم الآن بما يزيد عن نصف إمدادات الكهرباء في هذه الجزيرة. ويقوم التوليد المشترك للطاقة في موريشيوس على استخدام تفل قصب السكر خلال موسم حصاد قصب السكر (نحو ستة أشهر) مع استخدام الفحم لتوليد الإمدادات الكهربائية لتلبية الاحتياجات في الجزء المتبقي من السنة.

وقد حققت عملية تطوير التوليد المشترك للطاقة باستخدام تفل قصب السكر في موريشيوس عدداً من الفوائد، بما في ذلك تقليل الاعتماد على النفط المستورد، وتنويع مصادر توليد الكهرباء، وتحسين كفاءة قطاع الطاقة عموماً، وزيادة دخل صغار مزارعي السكر. كما أنها قد ساعدت معامل السكر في موريشيوس على التعامل مع التقلبات في أسعار السكر العالمية، بما في ذلك تخفيض أسعار السكر التفضيلية التي يدفعها الاتحاد الأوروبي إلى بلدان أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ. وفي السنوات الأخيرة، أدت الإيرادات الناشئة عن بيع فائض إمدادات الكهرباء الناتجة عن التوليد المشترك للطاقة إلى تمكين معامل السكر في موريشيوس من الحفاظ على ربحيتها.

ولعل من أهم الإنجازات المحققة ما يتمثل في استخدام مجموعة واسعة ومتنوعة من التدابير المبتكرة لتقاسم الإيرادات. ومن ذلك مثلاً أن صناعة التوليد المشترك للطاقة في

موريشيوس قد عملت على نحو وثيق مع الحكومة لضمان توجيه الفوائد النقدية الكبيرة الناشئة عن بيع إمدادات الكهرباء الناتجة عن التوليد المشترك إلى جميع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في اقتصاد صناعة السكر، بما في ذلك الفقراء، وأصحاب الحيازات الصغيرة، ومزارعو السكر. وتشكل سياسات التقاسم المتصف للإيرادات في موريشيوس نموذجاً لمشاريع الطاقة الأحيائية الحالية والمخطط لها في بلدان أخرى من بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى. ومن التطورات الهامة الأخرى الجديدة بالذكر أن تطوير عملية التوليد المشترك للطاقة في موريشيوس لم يؤد لا إلى تزايد التنافس على الأراضي ولا إلى ارتفاع في أسعار الأغذية - وهما أهم تأثيرين سلبيين للمشاريع الكبيرة لتنمية الطاقة الأحيائية. والواقع أنه بينما أدى تزايد تطوير التوليد المشترك للطاقة، على مر الزمن، إلى توليد إمدادات إضافية من الكهرباء، كانت مساحة الأراضي التي يُزْرَع فيها قصب السكر آخذة في التقلص - مما يعني أن زيادة كفاءة عملية التوليد المشترك قد أفضت جزئياً إلى الإفراج عن أراضٍ لتخصيصها لاستخدامات أخرى، بما في ذلك إنتاج الأغذية.

المصدر: مقتبسة من Masters G, Baker P and Flood J (2010). Climate change and agricultural commodities. CABI Working Paper 2.

٤٤ - وقد أدت السياسات المؤاتية التي تنتهجها البلدان المتقدمة من أجل تنمية أنواع الوقود الأحيائي إلى إتاحة فرص سوقية للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية والمصدرة للمنتجات الزراعية. فملاوي ومالي ونيجيريا والسنغال وزامبيا وزمبابوي وجنوب أفريقيا وموريشيوس، على سبيل المثال، قد اعتمدت استراتيجيات وطنية تشجع استخدام الوقود الأحيائي. إلا أن التنافس المتزايد على الأراضي، الناشئ عن زراعة محاصيل لتلبية احتياجات سوق الوقود الأحيائي، كان مثيراً للجدل. فعلى المستوى العالمي، أظهرت دراسة استقصائية أجراها البنك الدولي مؤخراً أن الوقود الأحيائي يحتل المكانة الثانية مباشرة بعد المحاصيل وتربية المواشي كسبب من الأسباب التي تكمن وراء عمليات الاستحواذ الكبيرة على الأراضي الزراعية في ٨٠ بلداً. ويُخشى أيضاً من أن تركيز بعض البلدان على إنتاج الوقود الأحيائي وما يترتب على ذلك من إزالة للغابات يمكن أن يحد من أهلية البلدان للحصول على مزايا مالية مقابل انتهاج استراتيجيات للحد من الانبعاثات الناشئة عن إزالة الغابات وتردي الأراضي، وهي الاستراتيجيات التي تهدف إلى تحسين تنحية الكربون عن طريق المحافظة على الغابات.

٤٥ - وعلى المستوى العالمي، أدت الهواجس المتعلقة بتكاليف معالجة تأثيرات تغير المناخ إلى إنشاء عدد من المؤسسات والمخططات والموارد التي تتمثل غايتها في مساعدة البلدان في التصدي للتحديات المتصلة بتغير المناخ. فقد استحدثت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ خطط عمل وطنية للتكيف لكي تتيح لأقل البلدان نمواً مساراً لتحديد الأنشطة ذات الأولوية التي تستجيب لاحتياجاتها الملحة والفورية للتكيف مع تغير المناخ. وبحلول نهاية عام ٢٠١٠، كان قد تم تقديم ٤٠ خطة عمل وطنية للتكيف.

٤٦- كما أن بروتوكول كيوتو يتضمن حكماً خاصاً بإنشاء آليات قائمة على السوق لشراء وبيع الحق في إطلاق غازات الدفيئة في "سوق الكربون". وتشكل آلية التنمية النظيفة جزءاً من هذه الآلية السوقية، وهي تعود بالفائدة على البلدان النامية. والهدف من مشاريع آلية التنمية النظيفة، في البلدان النامية هو معاوضة انبعاثات الكربون الناشئة عن عمليات الشركات في البلدان المتقدمة. إلا أن الزيادة في انبعاثات الكربون منذ إنشاء آلية التنمية النظيفة، والشكوك التي تكتنف سلامة الأساليب المستخدمة لتقييم القدرة "التعويضية" لبعض مشاريع آلية التنمية النظيفة، قد أثارت قدراً كبيراً من الجدل. وعلى الرغم من هذه الانتقادات، يمكن لمشاريع آلية التنمية النظيفة أن تتيح فرصاً للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. وتشير تقديرات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى أنه بحلول آب/أغسطس ٢٠١٠، شكّلت مشاريع آلية التنمية النظيفة الناشئة من آسيا ما نسبته ٧٨ في المائة من مجموع مشاريع الآلية البالغ عددها ٤٠٠ ٢ مشروع. وبالمقابل، تشكل مشاريع أفريقيا نسبة تقل عن ٢ في المائة من المشاريع المسجلة رغم حدوث نمو ملحوظ في السنوات الأخيرة، حيث إن عدد المشاريع في هذه القارة قد ارتفع من ٤٢ مشروعاً في عام ٢٠٠٧ إلى ١٢٢ مشروعاً من مشاريع آلية التنمية النظيفة في عام ٢٠١٠. وهناك عدد من مبادرات بناء القدرات لتمكين أفريقيا من أن تغتنم بالكامل الفرص المرتبطة بمشاريع آلية التنمية النظيفة.

٤٧- وهناك عدد من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف التي توجّه دعمها تحديداً إلى بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى بغية مساعدتها على زيادة مشاركتها في سوق مشاريع آلية التنمية النظيفة. وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة هو عموماً الجهة الرئيسية المنفذة لأنشطة بناء القدرات المتعلقة بآلية التنمية النظيفة في البلدان النامية^(٢٢). فإثيوبيا وكينيا وملاوي والسودان وسوازيلند وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة، على سبيل المثال، تشارك في مبادرة "التوليد المشترك للطاقة لصالح أفريقيا"، وهي مبادرة إقليمية لتوليد الطاقة النظيفة بمولها مرفق البيئة العالمية^(٢٣). وثمة مثال آخر يتعلق بالمرفق الأخضر لآلية التنمية النظيفة الذي تموله الوكالة الدانماركية للتنمية الدولية والذي سينفذ في بنن وبوركينا فاسو وغانا ومالي والنيجر وزامبيا. وبالمثل، فإن مشروع تمويل سوق الكربون من أجل الزراعة والحراجة وحفظ الغابات ومكافحة إزالتها (CASCADe) الذي تموله فرنسا وينفذه برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً قد نفذ الآن مشاريع تجريبية في سبعة بلدان من بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى هي بنن

(٢٢) انظر الموقع الشبكي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للاطلاع على مزيد من المعلومات (<http://www.unep.org>). Spin-off websites include <http://www.cd4cdm.org/Guidebooks.htm>, which offers a series of guidebooks on CDM.

(٢٣) يشترك في الإشراف على تنفيذ هذه المبادرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومصرف التنمية الأفريقي وتنفذه شبكة الطاقة والبيئة والتنمية لأفريقيا. وستستند عملية التوليد المشترك للطاقة في أفريقيا إلى نجاح عملية التوليد المشترك للطاقة في موريشيوس التي تلي حالياً ما يصل إلى ٤٠ في المائة من احتياجات هذا البلد للكهرباء.

والكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغانون ومدغشقر ومالي والسنغال. وتشتمل القطاعات المستهدفة عادة على قطاعي الطاقة والزراعة. وهذا التركيز يبرز أهمية مشاريع آلية التنمية النظيفة بالنسبة للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية.

٤٨- وتعتبر التطورات الأخيرة التي شهدتها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ، الذي عُقد في كانكون بالمكسيك في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، تطورات واعدة بالنسبة للبلدان النامية. وتشتمل المكاسب على تدعيم آلية التنمية النظيفة لتوجيه المزيد من الاستثمارات والتكنولوجيا نحو مشاريع مستدامة وسليمة بيئياً لخفض الانبعاثات في البلدان النامية. وفيما يتعلق بتمويل المشاريع المتعلقة بالمناخ، سُنح ما مجموعه ٣٠ مليار دولار من التمويل السريع من البلدان الصناعية لدعم المشاريع في العالم النامي حتى عام ٢٠١٢. وتشمل الاتفاقات أيضاً نية جمع ١٠٠ مليار دولار من الأموال الطويلة الأجل حتى عام ٢٠٢٠. وأخيراً، سيتم إنشاء صندوق أخضر جديد خاص بالمناخ يُشرف عليه مجلس مكوّن من ٢٤ عضواً ويضم عدداً متساوياً من الأعضاء من البلدان النامية والبلدان المتقدمة ويتولى إدارته البنك الدولي خلال السنوات الثلاث الأولى. وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، أعلن الاتحاد الأفريقي أنه يعمل على إنشاء صندوق أخضر أفريقي يوجّه حصة أفريقيا من الأموال ويتولى إدارته مصرف التنمية الأفريقي. ومن المؤكد أن النقاش الدائر حول التمويل المتعلق بالمناخ سيظل يتزايد في السنوات القادمة.

ثالثاً - ملاحظات ختامية

٤٩- إن الانتعاش المتواضع للاقتصاد العالمي نتيجة للنمو المستمر للاقتصادات الناشئة للبلدان النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية قد أتاح انتعاش أسعار السلع الأساسية خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٩ ومعظم عام ٢٠١٠. وكانت السلع الأساسية التي شهدت التغير الأكبر في الأسعار هي تلك المرتبطة بدورة الإنتاج الصناعي (مثل إنتاج المعادن والفولاذ) رغم أن أسعار معظم هذه المواد الخام لم تصل إلى مستويات الذروة التي كانت قد بلغت في أوائل عام ٢٠٠٨. أما أسعار السلع الأساسية الزراعية فلم تزد إلا بمعدلات متواضعة.

٥٠- ويرجح أن يظل تقلب أسعار السلع الأساسية يشكل تحدياً رئيسياً بالنسبة للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية وذلك نتيجة لحالة عدم اليقين التي تكتنف تطور الأسواق والأسعار. فعلى المدى القصير، سيتوقف تطور أسعار السلع الأساسية على المؤشرات الأساسية للأسواق وعلى وتيرة انتعاش النشاط الاقتصادي العالمي. ومن شأن استمرار الأداء الاقتصادي الجيد للبلدان الناشئة (مثل الصين) في عام ٢٠١١ أن يسمح لأسعار المعادن والفولاذ بمواصلة اتجاهها التصاعدي. إلا أن تقلب أسعار السلع الأساسية سيظل يشكل تحدياً. وستظل أموال أسواق السلع الأساسية، فضلاً عن العوامل المرتبطة بتغير المناخ، تؤثر في أسعار السلع الأساسية الزراعية.

٥١- وتُعتبر السلع الأساسية، بوصفها المصدر الرئيسي للإيرادات المالية والعمالة في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، عاملاً بالغ الأهمية بالنسبة للقضاء على الفقر والجوع. إلا أن الإشكالية المستمرة المتمثلة في الاعتماد على السلع الأساسية تُبرز ضرورة تشجيع إنشاء إطار سياسي متماسك من شأنه أن يمكن البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية من تعزيز ما هو متوفر لديها من إمكانيات للمضي قدماً في عملية التنويع الاقتصادي. ولهذا الغرض، تحتاج البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية أيضاً إلى اغتنام الفرص الجديدة المرتبطة بتحويل الاقتصاد إلى اقتصاد أخضر.